النقد الأشعري لفخر الدين الرّازي
دلالة النقل والعقل على حدوث العالم نموذجًا

إعداد
عبد العزيز بن أحمد بن عبد الله المندرج
باجث ماجستير في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية،
جامعة القصيم ، المملكة العربية السعودية
Az-az@outlook.sa

المستخلص:
يهدف هذا البحث إلى بيان موقف الرازي من دلالة السمع والعقل على حدوث العالم وموقف الاتجاه الأشعري التقليدي والاتجاه الأشعري الفلسفي من موقف الرازي، وقد توصل الباحث إلى أن الرازي في أكثر كتبه كنهاية العقول والأربعين يقرر القول بدلالة السمع والعقل على حدوث العالم إلا أن موقف تغير في بعض كتبه كالمباحث المشرقية والمطالب العالية، أما موقفه من دلالة السمع فقد قرر في كتابه المطالب العالية أن السمع لم يأت فيه التصريح بحدوث العالم، وقد تعقب الاتجاه الأشعري التقليدي هذا الموقف فنقده الزركشي وتعجب منه، وأفرد مستجي زاده رسالة في نقد كلامه وتعقبه، أما الاتجاه الفلسفي فقد تأثر بعضهم بمقالة الرازي وبعضهم نقده وتعقبه، وأما موقفه من دلالة العقل فقد قرر الرازي مرة ما يفهم منه أنه يقرر القول بوجود قديم سوى الله، ونزع مرة إلى نوع تردد وشك كما في خاتمة بحثه للمسألة في كتابه المطالب العالية إلا أنه قرر في وصية موته القول بحدوث كل ما سوى الله سبحانه وتعالى، وقد نقد الاتجاه الأشعري التقليدي هذا الموقف وبينوا الدليل العقلي على حدوث العالم، وذموا الشك في ذلك، أما الاتجاه الفلسفي فقد تأثر بعضهم بموقف الرازي كتلميذ الرازي التاج الأرموي فقد كان ، ونقد موقف الرازي بعضهم فبينوا الدليل العقلي على حدوث ما سوى الله سبحانه وتعالى.

الكلمات المفتاحية: النقد – الأشعري – الرازي - العقل- النقل- العالم- الحدوث.

Abstract:
This research aims to elucidate al-Razi's position regarding the significance of hearing and reason in the occurrence of the world, contrasting it with both the traditional Ash'ari stance and the philosophical Ash'ari stance towards al-Razi's position. The researcher concludes that al-Razi, in most of his books, such as Nahayat al-'Uqul and al-Arba'in, asserts the significance of hearing and intellect in the occurrence of the world. . However, there is a shift in his stance in some of his works like "al-Mabahis al-Mashriqiyah" and "al-Matalib al-'Aliyah".As for his stance on the significance of hearing, he decides in his book "al-Matalib al-'Aliyah" that hearing does not contain an indication of the occurrence of the world.
The traditional Ash'ari trend followed this position and Al-Zarkashi criticized it, expressing astonishment. Some of his followers dedicated a treatise to criticizing his words and responding to them. As for the philosophical trend, some were influenced by Al-Razi's article, while

others criticized and responded to it. Regarding his stance on the intellect's indication, Al-Razi once decided, at one point, that it implies affirming the existence of something eternal besides Allah. At another point, he leaned towards a kind of hesitation and doubt, as in the conclusion of his discussion on the matter in his book "Al-Matalib Al-'Aliyah." However, in his testament before his death, he decided to affirm the occurrence of everything besides Allah. The traditional Ash'ari trend criticized this position and demonstrated the rational evidence for the occurrence of the world, condemning doubt in it. As for the philosophical trend, some were influenced by the position of Al-Razi as the disciple of Al-Razi Al-Taj Al-Armoawi, so they criticized Al-Razi's position and demonstrated the rational evidence for the occurrence of .phenomena other than God, the Almighty

The Keywords: Critique - Ash'ari - Razi - Reason - Transmission - .World - Occurence

مقدمة:

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له.

أما بعد:

فلما كانت مسألة حدوث العالم من أهمَّ المسائل الكلامية وقع الاختيار عليها لبحث المعارضات الأشعرية الموجّهة لِما ذكره الفخر الرازي في دلالة السمع والعقل عليها.

مشكلة البحث:

سيجيب البحث عن الأسئلة التالية:

ما موقف الرازي من دلالة السمع والعقل على حدوث العالم ؟

ما موقف الأشعرية التقليدية من قول الرازي في دلالة السمع والعقل على حدوث العالم ؟

ما موقف الأشعرية الفلسفية من قول الرازي في دلالة السمع والعقل على حدوث العالم ؟

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

ترجع أهمية الموضوع وأسباب اختياره للأمور التالية:

١- أهمية مسألة حدوث العالم

٢- أهمية شخصية الرازي في الفكر الكلامي

٣- أهمية بحث الخلاف الداخلي بين المتكلمين

أهداف البحث:

١- بيان موقف الرازي من دلالة السمع والعقل على حدوث العالم

٢- بيان موقف الاتجاه الأشعري التقليدي من موقف الرازي من دلالة السمع والعقل على حدوث العالم

٣- بيان موقف الاتجاه الأشعري الفلسفي من موقف الرازي من دلالة السمع والعقل على حدوث العالم

حدود البحث:
النقد الموجه من قِبَل الأشاعرة للرازي في موقفه من دلالة السمع والعقل على حدوث العالم

الدراسات السابقة:
بعد البحث لم أعثر على دراسة تطابق الموضوع محل البحث.

منهج البحث:
المنهج المتبع في البحث هو المنهج الاستقرائي النقدي، وذلك بتتبع كلام الرازي ونقاده في المسألة محل البحث.

إجراءات البحث:
١- جمع نصوص الرازي ونُقّاده من الأشعرية وترتيبها وفق خطة البحث.
٢- الاعتناء ببيان الفروقات بين تقريرات الرازي في مختلف كتبه.

خطة البحث:
المقدمة، وفيها:
مشكلة البحث، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، وحدود البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وإجراءات البحث، وخطة البحث.

- التمهيد: في ترجمة الرازي

- المبحث الأول دلالة السمع على حدوث العالم عند الرازي موقف الأشعرية التقليدية وموقف الأشعرية الفلسفية منها، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: دلالة السمع على حدوث العالم عند الرازي وموقف الأشعرية التقليدية منها
المطلب الثاني: دلالة السمع على حدوث العالم وموقف الأشعرية الفلسفية منها

- **المبحث الثاني: دلالة العقل على حدوث العالم عند الرازي وموقف الأشعرية التقليدية وموقف الأشعرية الفلسفية منها، وفيه مطلبان:**
  - المطلب الأول: دلالة العقل على حدوث العالم عند الرازي وموقف الأشعرية التقليدية منها
  -المطلب الثاني: دلالة العقل على حدوث العالم وموقف الأشعرية الفلسفية منها
- **خاتمة تتضمن أبرز النتائج**

تمهيد:
ترجمة الرازي[١]:
اسمه ونسبه:
محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي، القرشي التيمي البكري، ويعرف بابن خطيب الري، والفخر، ويشيع إطلاق الإمام عليه عند الأشاعرة في كتبهم الكلامية والأصولية.

[١] الترجمة مستخلصة من المصادر التالية: التدوين في أخبار قزوين للرافعي(١/٤٧٧-٤٧٨) نزهة الأرواح للشمس الشهرزوري(٣٩٢-٣٩٦) معجم الأدباء(٦/٢٥٨٦-٢٥٩٢) إخبار العلماء بأخبار الحكماء(٢١٩-٢٢١) تاريخ مختصر الدول(١/٢٤٠) فهرست اللبلي(١٢٧-١٢٩) مفرج الهموم لابن طاووس(٢٠٤-٢٠٥) مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي(٢٢/١٦٩-١٧٠) قلائد الجمان(٥/٨٠-٨٨) التكملة لوفيات النقلة(٢/١٨٦) عيون الأطباء(٤٦٢-٤٧٠) وفيات الأعيان لابن خلكان (٤/٢٤٨-٢٥٢) مجمع الآداب(٣/١٦٤-١٦٥) المختصر في أخبار البشر(٣/١١٢) تاريخ الإسلام(١٣/١٣٧-١٤٤) سير أعلام النبلاء(٢١/٥٠٠-٥٠١) المغني في الضعفاء(٢/٥٠٨) العبر في خبر من غبر(٣/١٤٢) الوافي بالوفيات للصفدي(٤/١٧٥-١٨٢) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي(٨/٨١-٩٦) تاريخ ابن الوردي(٢/١٢٥) البداية والنهاية(١٧/١١-١٤) طبقات الشافعيين(٧٧٨-٧٨٤) البدر السافر للأدفوي(٨٨٦-٨٩١)

مولده:
ولد سنة ٥٤٣ه وقيل ٥٤٤ه في الري من بلاد فارس وإليها ينسب.
وفاته:
توفي سنة ٦٠٦ه في هراة.
مشايخه:
١- والده خطيب الري عمر بن الحسين بن الحسن بن علي، واعظ ومتكلم، له كتاب نهاية المرام في دراية الكلام[٢]، وذكر الرازي في كتابه تحصيل الحق أنه أخذ علم الكلام عن والده[٣].
٢- المجد الجيلي، كان مشهورا بالفلسفة، وله تصانيف في ذلك[٤].
جاء في معجم الأدباء في ترجمة الرازي:" سألت ولده ضياء الله علي فقلت له: على من قرأ والدك العلوم ؟ فقال: ليس له شيخ مشهور إلا أنه رحل إلى أذربيجان وكان بها رجل يقال له مجد الدين الجيلي فقرأ عليه، ثم فتح الله عليه فتحا كبيرا وأخذ من الكتب"[٥].
تلاميذه: عرف الرازي بكثرة طلابه، ومن أبرزهم:
١- **القطب المصري**
إبراهيم بن علي بن محمد السلمي، عرف بالطب والفلسفة، شرح كليات القانون وشرح المحصل لشيخه الرازي، قُتلَ على أيدي التتار سنة٦١٨ه[٦].
٢- **التاج الأرموي**
محمد بن الحسن الشافعي، من أعيان علماء المعقول والأصول، اختصر المحصول للرازي في الحاصل وعرّب الرسالة الكمالية للرازي، توفي سنة ٦٥٣ه[٧].
٣- **الخسرو شاهي**
عبد الحميد بن عيسى، أبو محمد، شمس الدين، عالم بالمعقول، سكن الشام، توفي سنة ٦٥٢ه[٨].
عقيدته: الرازي أحد أئمة الأشاعرة، إلا أنه طعن به بعض أصحابه لاشتغاله بالفلسفة، وقد شكى من معاصريه لهذا فقال بعد سرده ما صنّفه في الرد على الفلاسفة:" الأعداء والحساد لا يزالون يطعنون فينا وفي ديننا مع ما بذلنا من الجد والاجتهاد في نصرة اعتقاد أهل السنة والجماعة، ويعتقدون أني لست على مذهب أهل السنة والجماعة، وقد علم العالمون أنه ليس مذهبي ولا مذهب أسلافي إلا مذهب أهل السنة والجماعة"[٩]، وقد آل أمره بعد كثرة الخوض في الكلام والفلسفة إلى ترجيح الوقوف على المجملات وكراهية التعمق فقال في وصية موته:"لقد اختبرت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن العظيم؛ لأنه يسعى في تسليم العظمة والجلال بالكلية لله تعالى ويمنع عن التعمق في إيراد المعارضات والمناقضات؛ وما ذاك إلا العلم بأن العقول البشرية تتلاشى وتضمحل في تلك المضايق العميقة والمناهج الخفية فلهذا أقول:

---

[٢] طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي(٢٤٢/٧) ولم أقف على من أفرده بترجمة غيره، وقد سمى كتابه غاية المرام لكن المطبوع طُبع باسم نهاية المرام.
[٣] انظر: وفيات الأعيان (٢٤٨/٤) فقد نقل عن كتاب تحصيل الحق وهو مفقود.
[٤] انظر: عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة (٤٦٢) مرآة الجنان(٨/٤)
[٥] معجم الأدباء لياقوت الحموي(٢٥٩١/٦-٢٥٩٢) وهذه الترجمة ألحقها المحقق بالكتاب لنقل بعض من أتى بعد ياقوت عنه كلامه في ترجمة الرازي.
[٦] انظر: عيون الأنباء(٤٧١) الوافي بالوفيات(٤٦/٦)
[٧] انظر: تاريخ الإسلام(٧٤١/١٤) طبقات الشافعيين(٨٧٧)
[٨] فهرست اللبلي(١٢٢-١٢٤) نزهة الأنام(٢٢٢)
[٩] اعتقادات فرق المسلمين والمشركين(٩٢)

كل ما ثبت بالدلائل الظاهرة من وجوب وجوده ووحدته وبراءته عن الشركاء في القدم والأزلية والتدبير والفعالية فذاك هو الذي أقول به وألقى الله تعالى به"[١٠].

مذهبه الفقهي:

الرازي شافعي المذهب، ترجم له في طبقات الشافعية[١١]، وقد صنّف كتابا في ترجمة الشافعي وبيان مناقبه وترجيح مذهبه، وشرح كتاب الوجيز في فقه الشافعية ولم يتم الشرح.

مؤلفاته:

صنّف الرازي في فنون متعددة، ولكن أكثر تصانيفه في الكلام والفلسفة، ويمكن تقسيم مصنفاته[١٢] في ذلك إلى قسمين:

القسم الأول المصنفات الجامعة، وتنقسم المصنفات في ذلك إلى الأقسام التالية:

القسم الأول: المؤلفات الكلامية الخالصة، وهي:

١- كتاب في أصول الدين[١٣]
٢- كتاب الإشارة
٣- كتاب نهاية العقول في دراية الأصول
٤- كتاب الأربعين في أصول الدين
٥- البراهين البهائية وهو بالفارسية، وهو مطابق في تقسيمه وتبويبه لكتاب الأربعين، فلعله ترجمة فارسية له.
٦- المسائل الخمسون في أصول الدين

القسم الثاني: المؤلفات الجامعة بين الكلام والفلسفة، وهي:

١- كتاب المحصل
٢- معالم أصول الدين
٣- المطالب العالية من العلم الإلهي، وقد أفرد منه كتاب القدر والنبوات والأرواح

القسم الثالث: الكتب الفلسفية الخالصة، وهي:

١- الملخص في المنطق والحكمة
٢- المباحث المشرقية
٣- شرح الإشارات والتنبيهات
٤- لباب الإشارات والتنبيهات
٥- شرح عيون الحكمة
٦- الرسالة الكمالية في الحقائق الإلهية
٧- جوابات المسائل البخارية

القسم الثاني: الكتب المختصة بموضوع، وهي:

١- لوامع البينات في تفسير الأسماء والصفات
٢- أسرار التنزيل وأنوار التأويل، وعامته في مظاهر الإتقان والإحكام في المخلوقات.
٣- أساس التقديس
٤- عصمة الأنبياء

---

[١٠] عيون الأنباء(٤٦٧)

[١١] انظر: طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي(٨/٨١-٩٦) طبقات الشافعيين(٧٧٨-٧٨٤).

[١٢] المسرد مقتصر على كتبه الموجودة سواء كانت مطبوعة أو مخطوطة.

[١٣] نبه الباحث أيمن شحادة إلى وجوده في مكتبة الجامعة الأمريكية ببيروت ووقف عليه واحتمل أنه كتاب: تهذيب الدلائل في عيون المسائل، ولم يتيسر لي تحصيل الكتاب. انظر: الأخلاقيات الغائية عند فخر الدين الرازي(١٦)

٥- رسالة في معرفة الله
٦- رسالة في الخلق والبعث
٧- رسالة في الجوهر الفرد
٨- رسالة في نفي الهيولى
٩- رسالة في الجهة
١٠-اعتقادات فرق المسلمين والمشركين
١١-الرياض المونقة

أما مصنفاته التي وصلتنا في العلوم الأخرى فهي:

١- المحصول في علم الأصول
٢- المنتخب من المحصول[١٤]
٣- معالم أصول الفقه
٤- كتاب الجدل
٥- الكاشف عن أصول الدلائل وفصول العلل
٦- الآيات البينات الصغير
٧- التبصرة في المنطق
٨- شرح المفصل
٩- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز
١٠-مناظرات بلاد ما وراء النهر
١١-مناظرة في الرد على النصارى
١٢-جامع العلوم
١٣-حدائق العلوم
١٤-التفسير الكبير المسمى بمفاتيح الغيب
١٥-عجائب القرآن
١٦-السر المكتوم في أسرار علم النجوم
١٧-الاختيارات العلائية
١٨-مناقب الشافعي
١٩-كتاب الفراسة
٢٠-شرح كليات القانون

أما مصنفاته التي ذكرت في كتب التراجم ولم تصلنا بحسب علم الباحث فهي:

١- الطريقة العلائية في الخلاف
٢- شرح الوجيز في فقه الشافعية، أتم منه العبادات والنكاح.
٣- كتاب إبطال القياس
٤- الآيات البينات الكبير
٥- المنطق الكبير[١٥]
٦- شرح سقط الزند
٧- شرح نهج البلاغة
٨- المحرر في النحو

---

[١٤] وقع نزاع في نسبته للرازي انظر بحث ذلك وتحقيقه: مقدمة محقق المنتخب من المحصول(١٣-٢٢)

[١٥] قد طبع كتاب باسم المنطق الكبير منسوبا للرازي لكن الراجح نسبته للبرهان النسفي. انظر: برهان الدين النسفي هو مؤلف المنطق الكبير للباحث أسد الله فلاحي

٩- كتاب البيان والبرهان في الرد على أهل الزيغ والطغيان
١٠-شرح الإرشاد
١١-فضائل الصحابة
١٢-رسالة الحدوث
١٣-تعجيز الفلاسفة
١٤-اللطائف الغياثية
١٥-كتاب الأخلاق
١٦-عمدة الأنظار وزينة الأفكار
١٧-المباحث العمادية في المطالب المعادية
١٨-كتاب تهذيب الدلائل في عيون المسائل[١٦]
١٩-الرسالة الصاحبية
٢٠-الرسالة المحمدية
٢١-كتاب الرعاية
٢٢-كتاب في الرمل
٢٣-شرح مصادرات إقليدس
٢٤-نفثة المصدور
٢٥-كتاب الاختبارات السماوية
٢٦-إحكام الأحكام
٢٧-الطب الكبير
٢٨-كتاب في النبض
٢٩-كتاب التشريح
٣٠-كتاب الأشربة
٣١-مسائل في الطب
٣٢-كتاب الزبدة.

[١٦] تقدم أن أيمن شحادة احتمل أنه الكتاب الذي وقف عليه ولكن لكونه لم يأت ببينة على ذلك ذكرته.

المبحث الأول دلالة السمع على حدوث العالم عند الرازي موقف الأشعرية التقليدية وموقف الأشعرية الفلسفية منها

المطلب الأول: دلالة السمع على حدوث العالم عند الرازي وموقف الأشعرية التقليدية منها

كان الرازي(ت: ٦٠٦ه) يقرر" أنا نعلم بالضرورة إجماع الأمة على أن دينه عليه السلام هو القول بحدوث العالم وإثبات العلم بالجزئيات وإثبات الحشر والنشر، وأن إنكار هذه الأشياء مخالف لدينه عليه السلام ثم علمنا بالضرورة أنه عليه السلام كان يحكم بأن كل ما يخالف دينه كفر فعلمنا بهاتين المقدمتين حكمه عليه السلام بكون هذه الأشياء كفرا فمن اعتقدها كان مكذبا له عليه السلام فكان كافرا"[١٧]. ثم في المطالب العالية - وهو من أواخر كتبه – قرر "أن أكابر الأنبياء صلوات الله عليهم سكتوا عن الخوض في هذه المسألة"[١٨]، ونفى وجود التصريح بحدوث العالم في الكتب الإلهية فقال:" إن الكتب الإلهية ليس فيها تصريح بإثبات أن العالم محدث بمادته وصورته"[١٩]. وأخذ يتأول بعض النصوص الدالة على حدوث العالم[٢٠]، فانتقل من القول بأن حدوث العالم من المعلوم من دين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بالضرورة إلى القول بأنهم سكتوا عن ذلك وأنه ليس فيما أوحي إليهم تصريح بذلك.

وما ذكره الرازي في أول أمره من كون القول بحدوث العالم من المعلوم من الدين بالضرورة وتكفيره من أنكر ذلك هو الموافق لتقرير من سبقه من الأشاعرة[٢١]، وعليه استقر الأشاعرة الذين أتوا بعده[٢٢]، وتقريرهم لهذا المعنى يتضمن مناقضة كلام الرازي في المطالب العالية؛ فإن المعلومية من الدين بالضرورة تناقض دعوى السكوت التي ادعاها الرازي، وتكفير منكر حدوث العالم عند الأشعرية مبناه على وجود الدلالة السمعية القاطعة على ذلك[٢٣]، وقد أنكر الرازي هذه الدلالة.

وقد تعجب الزركشي(ت:٧٩٤) من صنيع الرازي في مطالبه فقال:"العجب من الإمام الرازي في المطالب حيث ضعف هذه المسألة، وقال: إن الشريعة سكتت عن الخوض فيها، وذلك أنها بلغت في الصعوبة إلى حيث تعجز العقول البشرية عن الوصول إليها، وأورد ألفاظا من التوراة تشهد بذلك وما ينبغي له ذلك فإنه لا يجوز مطالعتها فضلا عن حكايتها لا سيما في العقائد"[٢٤]. وقال الزركشي بعد نقله حكاية مقالة الفلاسفة في قدم العالم عن الرازي"قد ضللهم المسلمون في ذلك وكفروهم، وقالوا: من زعم أنه قديم فقد أخرجه عن كونه مخلوقا لله، قالوا: وهذا أخبث من قول النصارى لأن النصارى أخرجوا من عموم خلقه شخصا واحدا أو شخصين ومن قال بقدم العالم فقد أخرج العالم العلوي والسفلي والملائكة عن كونه مخلوقا لله تعالى"[٢٥].

ولما أثّر كلام الرازي ببعض من اشتغل بالفلسفة أفرد مستجي زاده(ت:١١٥٠ه) رسالة في نقض كلامه في نفي تصريح الكتب الإلهية بحدوث العالم، قال في أولها:" إني أسمع من إبان أمري وعنفوان

---

[١٧] نهاية العقول (٢٧٨/٤)

[١٨] المطالب العالية(٣٣/٤)

[١٩] المطالب العالية (٢٩/٤)

[٢٠] انظر المطالب العالية: (٢٩/٤-٣٢)

[٢١] انظر: تهافت الفلاسفة للغزالي(٣٠٧) وحدوث العالم لابن غيلان(٧-٩)

[٢٢] انظر: تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي مع حواشي الشرواني والعبادي(٨٦/٩)، (٣٦/١٠) مغني المحتاج للشربيني (٢٨/٥)، (٥٩/٦) نهاية المحتاج للرملي (٣٠٥/٨) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٣٠٢/٤) شرح الخريدة البهية للدردير(٤٧) تحفة المريد للبيجوري(٧٩) رد التشديد في مسألة التقليد(٦٧).

[٢٣] انظر في بيان كون التكفير إنما يبنى على الدليل السمعي عند الأشعرية: رد التشديد في مسألة التقليد للسلجماسي(٦٥-٦٦)

[٢٤] تشنيف المسامع ٩٥/٤

[٢٥] تشنيف المسامع ٩٤/٤

شبابي إلى هذا الآن في المجالس المتعددة ممن ينتمون إلى علم الفلسفة أن من ذهب إلى قدم العالم أو توقف وتردد فيه فهو معفو معذور لا يخرج بذلك عن دائرة الإسلام ولا ينافي ذلك كون المرء من أهل القبلة لما قاله الإمام في تأليف له يقال له المطالب العالية أن الكتب الإلهية ليس فيها تصريح بإثبات أن العالم محدث بمادته وصورته معا، وأن هذه المسألة بلغت في الصعوبة إلى حيث يعجز العقول البشرية عن الوصول إليها، فكلما سمعت منهم هذا الكلام اشمأز خاطري بذلك لعلمي بأن ترويج مثل هذا الكلام وتأييده وتشييده واستحكامه ليس إلا ممن يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم فلما حصلت الكلام المذكور بعد آونة نظرت في هذا المحل نظر امرئ يريد الاطلاع على مرامه فإذا فيه الداهية الدهياء والشنعة العمياء .. ومنشأ ذلك كون الرجل راجلا في العلوم العربية واللغات وكونه في غاية الوهن والضعف في النواميس الإلهية والأمور الشرعية لما أشرِب في قلبه الخوض في أبواب الفلسفة فغلب على طبعه الفلسفيات فقال في دين الله تعالى .. بما أحبه من الآراء السخيفة والأقاويل الفاسدة كأنه نبي يوحى إليه وأيد من السماء بملائك الله تعالى فحكم من عند نفسه وتلقاء وجهه بغير سلطان أتاه .. على أن من تذبذب في مسألة حدوث العالم أو ذهب إلى خلافه بأنه معذور عند الله تعالى لا يضر دينه وإيمانه ولا ينافي كونه من أهل القبلة، وكنت أسمع مرارا عن غير واحد ممن اتهم في دينه وممن يحسن قول الفلسفي في إنكار حدوث العالم وتزييف ما أجمع عليه المليون من المسلمين واليهود والنصارى والمجوس بنقل هذا الكلام من الإمام على وجه القبول والتحسين والابتهاج والتبجح والاعتزاز، فيحصل في خلدي ألم عظيم وهم جسيم من ذلك لغيرة إلهية على دينه وميزانه وعهده وناموسه ولِمَ أني مجبول بعون الله تعالى على الذب عن بيضة الإسلام وحريم دينه وعهده وميزانه فقديما كان على خاطري أن أكتب في هذا الباب شيئا يبين الحق الصريح ويبطل الباطل ولو كره المجرمون"[٢٦].

ثم أخذ ينقض كلام الرازي فنقل قول الرازي:" إن الكتب الإلهية ليس فيها تصريح بإثبات أن العالم محدث بمادته وصورته معا، وتقريره: أن الألفاظ الموجودة في القرآن المشعرة بهذا المعنى ألفاظ معدودة فأولها كونه تعالى ربا للعالمين، فإن أول القرآن هو قوله: سمحٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢سجى [الفاتحة: ٢] ولا يلزم من كونه تعالى ربا لها أن يكون محدثا لذواتها وأعيانها؛ لأن رب الشيء هو الذي يربي ذلك الشيء ويكون له عناية بإصلاح مهماته فمن قال إنه تعالى هو الذي أحدث هذا العالم من تلك الأجزاء ورتبها على أحسن الوجوه وألطف الأشكال فقد اعترف بكون تعالى ربا للعالمين"[٢٧].

ثم رد فقال:"قوله: "ولا يلزم من كونه ربا لها أن يكون محدثا لذواتها" إن أراد بعدم اللزوم عدم اللزوم على قواعد الفلاسفة وأصولهم القائلين بكونه تعالى موجبا بالذات لا فاعلا بالاختيار، وبأنه لم يصدر عنه تعالى إلا شيء واحد فقط وهو العقل الأول وحده لكونه تعالى واحدا من كل الوجوه والواحد من كل الوجوه لا يصدر عنه إلا واحد، وبأن صفة القدم غير مختصة به تعالى بل هي متحققة في غيره تعالى مثل العقول والأجرام الفلكية ونفوسها والعناصر بجنسها والهيولى والصورة وغيرها، وبأن كونه تعالى صانع العالم ليس إلا بمعنى كونه تعالى علة العلل ومبدأ الكل لا أنه تعالى علة كل واحد من العالم ومصدر له، ولا بمعنى أنه تعالى كوّنها بعد العدم وأوجدها بعد أن لم يكن موجودا إلى غير ذلك من الضلالات فمسلم أنه لا يلزم من كونه ربا لها أن يكون محدثا لذواتها على هذا الغرض والتقدير، لكن هذا الفرض والتقدير باطل بإجماع أهل القبلة بإجماع اليهود والنصارى والمجوس لما أن ذلك من ضروريات أديانهم، وبأن هذا التقدير مستلزم للفساد وهو الإلحاد والدهرية ونفي الصانع ..

---

[٢٦] رسالة في رد قدم العالم لمستجي زاده(١٦١)

[٢٧] المطالب العالية (٢٩/٤)

وإن أراد أنه لا يلزم من كونه تعالى ربا للعالمين أن يكون محدثا لذواتها على قول أهل القبلة وفرق أهل الإسلام قاطبة القائلين بأنه تعالى فاعل مختار لا موجب بالذات فيصح منه الفعل والترك، وأن ذوات الأشياء الموجودة بأسرها لم يصدر إلا منه تعالى وحده لا شريك له، وبأن القديم بمعنى لا أول لوجوده ولا آخر له هو تعالى وحده لا شريك له وصفاته عند مثبتيها فلم يتصف بالقدم شيء من الموجودات سواه تعالى فلا قديم سواه تعالى، وبأن معنى كونه تعالى صانع العالم .. بمعنى أنه علة لذوات العوالم فردا أي أنه تعالى أحدث كل واحد من الأكوان والموجودات فردا فردا بعد أن لم يكن موجَدا، وذلك الإحداث ليس إلا باختياره وإرادته لا بمعنى أنه علة العلل ومبدأ الكل كما زعم الفلاسفة، فذلك أي القول بأنه لا يلزم من كونه تعالى ربا للعالمين أن يكون محدثا لذواتها كلام باطل عند أهل القبلة وفرق جميع أهل الإسلام بل عند اليهود والنصارى والمجوس بل عند مشركي العرب الذي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بدعوته إياهم إلى دينه وتوحيده ونزل القرآن على ألسنتهم ولغاتهم واستعمالاتهم لأنهم معترفون أيضا بأنه تعالى رب السموات والأرض بمعنى أنه تعالى أحدثها وأبدعها بعد أن كانت معدومة بمادتها وصورتها، ومحصل الكلام أن كل ما ينافي خزائن السموات والأرض وفنائها وإعادتهما بعد ذلك وينافي حشر الأجساد وبعثها فهو باطل عند جميع الملليين حتى عند المجوس القائلين بالنور والظلمة.

قوله: "فمن قال إن الله هو الذي نظم العالم من تلك الأجزاء ورتبها على أحسن الوجوه وألطف الأشكال فقد اعترف بكونه تعالى ربا للعالمين" أقول: وأنت خبير بأن عند أهل الإسلام لا قديم سوى الله تعالى وأن من قال بأن في الموجودات قديما سوى الله تعالى فهو خارج عن الإسلام فالشرطية المتصلة عن قوله "فمن قال إن الله تعالى هو الذي" إلى قوله "فقد اعترف بكونه ربا للعالمين" إن أراد بها على أصول الفلاسفة وقواعدهم فمسلمة لكن القول المذكور بمعنى المقدم في هذه الشرطية باطل بإجماع الفرق الإسلامية بل بإجماع الملليين، وبل بأنه فاسد لاستلزامه الإلحاد والدهرية .. لا يقال إن ممن ينتمي إلى الإسلام مثل الباطنية القائلين بأن العالم قديم ومثل حكماء الإسلام القائلين بما قاله أرسطو وأتباعه من نفي حدوث العالم وإثبات قدمه فالقول بقدم العالم يجتمع مع القول بالإسلام ولا يدفعه ولا يرفعه ولا ينافيه؛ لأنا نقول هم خارجون عن الإسلام وعن جميع الفرق الإسلامية لكون الفرق الإسلامية يطبقون على فناء العالم وخراب السموات والأرض وقد تحقق أن ما ثبت قدمه امتنع عدمه فالحشر والنشر يبتني على حدوث العالم ووجوده بعد أن لم يكن فالقول بقدم العالم وحشر الأجساد ومتنافيان مثل القول بقدم العالم وحدوثه في أنهما متنافيان"[٢٨].

وبعد ذلك نقل تأويل الرازي للفظ الخلق وتقريره عدم معارضته لقدم العالم بأن معناه إنما هو التقدير، والتقدير لا ينافي القدم ورده فقال: "وهذا الكلام من الإمام في غاية السقوط إذ أصول الفلاسفة القائلين بتحقق القدم في موجود سواه تعالى وبأن الواحد من كل الوجوه يمتنع أن يصدر عنه غير الواحد وبأنه تعالى موجب الذات لا فاعل بالاختيار تقتضي أن لا يتحقق فيه تعالى فعل الخلق بمعنى إعطاء الوجود لشيء بعد أن كان معدوما عند هؤلاء، فتحقق الخلق بمعنى إيجاد الشيء بعد أن كان معدوما فيه تعالى وإثباته له تعالى من خواص أهل القبلة بل ومن خواص الملليين وقد اتفق أئمة اللغات أن لفظ الخلق يجيء عند العرب لمعان متعددة غير التقدير، ومن جملة تلك المعاني الإيجاد أي إعطاء الوجود لشيء بعد أن كان معدوما، وقد علم القاصي والداني بأن القرآن نزل على استعمالات العرب العاربة وأن استعمال الخلق بمعنى إعطاء الوجود لشيء بعد أن كان معدوما أكثر استعمالا وأشهر تداولا وأغلب ورودا في القرآن بالنسبة إلى غيره من معنى التقدير والقضاء والحكم وغيرها؛ وذلك بسبب أن ذلك المعنى هو المعنى الذي بخص إثباته للملليين وأن إنكار ورود ذلك المعنى المختص بالملليين في القرآن العظيم بل إنكار كثرة وروده فيه مثل إنكار الشمس والقمر والسموات والأرضين وكإنكار الليل والنهار في الأكوان، فقول الإمام "فثبت أن الخلق عبارة عن التقدير" إن أراد ثبوت ذلك

[٢٨] رسالة في رد قدم العالم(١٦٦-١٦٧)

المعنى في جميع المواضع للقرآن فهو باطل، وإن أراد في جميع استعمالات العرب بحيث لم يستعمل عندهم في غيره فذلك باطل أيضا، وإن أراد ثبوت ذلك في هذا الموضع أعني في قوله تعالى: سمحخَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَسجى [الأنعام: ١] عند العرب وأهل اللسان الذي أنزل القرآن بلسانه وعلى استعمالاتهم سواء كانوا مؤمنين أو مشركين فباطل أيضا، أما المؤمنين فظاهر وأما المشركين فإنهم أيضا يعترفون بأنه تعالى خلق السموات والأرض والليل والنهار والشمس والقمر وغيرها من المخلوقات بمعنى أحدثها بعد أن كانت معدومة كما دلت على ذلك آيات بينات هي أكثر من أن يحصى بحيث كان إنكار ذلك إنكار الضروريات والبديهيات التي كان إنكارها مكابرة محضة، وإن أراد ثبوت ذلك عند من يقول بكونه تعالى موجبا بالذات وبأنه تعالى لا يعلم إلا نفسه وبأنه يمتنع منه صدور شيء أكثر من واحد وأن كون الموجود قديما لا يختص به تعالى فقط فباطل أيضا؛ إذ لا يعبأ بهم وبأمثالهم إذ هم أنكروا صدور فعل الخلق بمعنى إحداث الوجود لشيء بعد أن كان معدوما منه تعالى ونفوا ذلك المعنى عنه تعالى فهم بادعائهم أن في الموجودات سوى الله تعالى قدماء كثرة لا أول لوجودها دهرية ينكرون إثبات الصانع في الحقيقة وإن تبرؤا عن الدهرية"[٢٩].

ثم نقل تأويل الرازي لمعنى الفاطر ورده بقوله:" قوله: "فالفطر هو الشق" كلام غير سديد لأنه إن أراد أنه قد يجيء لهذا المعنى في القرآن كما ذكر في قوله تعالى: سمحهَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ ٣سجى [الملك: ٣] فهو مسلم ولا يفيده وهو ظاهر، وإن أراد في قوله تعالى: سمحٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ سجى [فاطر: ١] فهو خلاف الواقع؛ إذ المعروف ههنا بمعنى خالق السموات والأرض لما يدل عليه استعمالات العرب العاربة واستعمال الكتاب والسنة لأن خلق وزرأ وبرى وفطر المعروف عند العرب استعمال كل منها بمعنى أحدث أي أوجد بعد أن كان معدوما في الكتاب الكبير المعروف بلسان العرب وغيره من الكتب القديمة في اللغات .. إن أراد بقوله "كان كافيا في إطلاق لفظ الفاطر" .. كفايته على أصول أهل الشرع وقواعدهم فهو خلاف الواقع؛ إذ فاطر السموات والأرض على استعمال العرب العاربة وعلى استعمال الملبين معناه خلق السموات والأرض بمعنى خلق ذواتها وصورتها جميعا لا أنه صنع صورتها فقط"[٣٠].

ثم نقل قول الرازي:" اللفظ الرابع : قوله تعالى: سمحوَٱللَّهُ ٱلۡغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُۚسجى [محمد: ٣٨] وهذا أيضا لا يدل على هذا المطلوب ، لأن العالم يحتاج إلى البارئ في حصول الصفات المخصوصة والنعوت المخصوصة، وهذا القدر يكفي في حصول الحاجة، وأيضا فالذوات عند القوم ممكنة لذواتها واجبة بسبب وجوب علتها، وهذا يكفي في حصول معنى الحاجة"[٣١].

ورده فقال:" هذا صريح في أن السموات والأرضين لم تحت ولا تحتاج إليه تعالى في تلك الذوات القديمة التي هي أجزاء السموات والأرضين وأركانها وداخلة في قوامها بل أسها وأساسها فيكون السموات والأرضين ليس لها حاجة إليه سبحانه وتعالى في ذواتها لكونها قديمة أزلية أبدية بل الحاجة إليه سبحانه في صفاتها التي هي خارجة عن قوامها وذواتها، وهذا عين الإقرار بأن القديم ليس له حاجة إلى الصانع تعالى وهو يؤيد ما ذكره العظماء من أن القول بتحقق القدماء في العالم عين القول بالإلحاد والزندقة وعين القول بنفي الصانع الذي هو الدهرية، سيما هذا القول لأن السموات والأرضين إذا كانت قديمة بذواتها محدثة بصفاتها فلا احتياج لها في ذواتها أصلا إلى الصانع تعالى شأنه فظهر لك أن قوله "وهذا القدر ويكفي في حصول الحاجة" باطل لاستلزامه نفي الصانع عن العالم حقيقة وهو عين الدهرية وعين الإلحاد والزندقة، ولما تفطن الإمام لهذه الهجنة انتقل من هذا الدعوى وغيرها وانتقل إلى دعوى أخرى مغايرة للأولى وأراد إثباتها بدليل آخر، فقال:"وأيضا

---

[٢٩] رسالة في رد قدم العالم(١٦٧-١٦٨)

[٣٠] رسالة في رد قدم العالم(١٦٩-١٧٠)

[٣١] المطالب العالية(٤/٣١)

فالذوات ممكنة لذواتها واجبة بسبب علتها وهذا يكفي في حصول معنى الحاجة" يعني أنا ندعي أن الذوات القديمة التي هي أجزاء العالم محتاجة أيضا إلى العلة ولم ينحصر الاحتياج في العالم على الصور المحدثة العارضة لتلك الذوات بل كل من الذوات والصور محتاج إلى العلة فالصور احتياجها في حدوثها والذوات احتياجها في وجوب وجودها فحصل الاحتياج في الذوات القديمة أيضا، قلنا: قد عرفت مرارا أن لا قديم سوى الله تعالى وصفاته، وقد قال العظماء لا يتعقل أن يكون الشيء قديما ومع ذلك يدعي أنه محتاج إلى العلة والسبب، يؤيده أن الدهري الذي يدعي قدم العالم ينكر صانع العالم تعالى شأنه فمع القول بقدم العالم الاحتياج إلى العلة أمر غير معقول، ومجرد ادعاء لا حاصل له، ومن ثمة ترى عظماء الأمة وكبراء الملة يحكمون على من يذهب إلى قدم العالم بالدهرية والإلحاد وإنكار صانع العالم .. فقول الإمام "فهذا يكفي في حصول معنى الحاجة" يرده عليه أنه إن أراد ذلك ببداهة العقل فهذا دعوى البداهة في محل النزاع لما تحققت أن سبب الاحتياج إلى العلة ليس هو الإمكان بل الحدوث الزماني باتفاق المتكلمين وإن أراد بدليل يدل عليه فعندنا دليل يدل على خلافه وهو أن الموجود الذي هو أزلي وأبدي لا يعقل ولا يتصور له الاحتياج إلى العلة"[٣٢].

ثم نقل قول الرازي"اللفظ الخامس: سمحهُوَ ٱلۡأَوَّلُسجى [الحديد: ٣] والأول هو الفرد السابق وهذا يدل على أنه لم يوجد مع الله تعالى غيره وهذا أيضا لا يفيد هذا المقصود لأنه ليس من شرط كونه أو لا أن يكون أو لا لكل شيء لأن اللفظ المهمل في جانب الثبوت يكفي حصو مسماه في فرد واحد وأيضا فبتقدير أنه يجب أن يكون أو لا لكل ما سواه لكن القوم يقولون العالم ممكن لذاته واجب الوجود بوجوب علته والعلة سابقة على المعلول بالعلة وبالذات فيكون أو لا لكل ما سواه بهذا التفسير"[٣٣].

ورده بقوله:" قوله "وهذا يدل على أنه لم يوجد مع الله تعالى غيره" قلت: وهذا الكلام حق لا مرية فيه عند أهل الملل بل عند مشركي العرب العاربة العارفة لأساليب الكلام، ثم قوله بعد هذا الكلام "وهذا أيضا لا يفيد هذا المطلوب" كلام في غاية السقوط لأنه إن أراد أنه لا يفيد هذا المقصود على استعمالات العرب وعلى أصول أهل القبلة فهو فاسد، وإن أراد أنه لا يفيد ذلك على أصول الفلاسفة القائلين بقدم العالم وبقدم ذواته فهو أيضا فاسد لما علمت أن المبنى عليه فاسد ... فقوله لأنه ليس من شرط كونه أولا أن يكون أولا لكل شيء لغو من الكلام ويشبه الهذيان ... ما مرادك بقولك "لكن القوم يقولون" إن أردت من القوم أهل الإسلام وأهل القبلة ومن يصدق بكتابنا تصديقا حقيقيا فهو فاسد لأنهم لا يقولون أن مع الله تعالى شيء آخر موجود منفصل عن ذاته من الأكوان الممكنة بالذات في أزل الأزل لم يسبق عليه العدم أصلا مثل الباري عز شأنه وجل جلاله لأن هذا النعت مختص به عز شأنه وعظمته ولم يوجد في غيره عندهم وإن أردت أهل الفلسفة ومن يقول يقدم العالم فذلك غير نافع لك ولا ضار لنا؛ لأن دلالة كتابنا على حدوق العالم في جميع ما يدل عليه مبني على حمل ما ورد فيها من النصوص على ظواهرها لا على معان يدعيها الفلاسفة والباطنية مثل ادعاء أن أجزاء العالم منشؤها من الأجزاء القديمة والذوات الأزلية، فيفرع من ادعى ذلك حمل نصوص كتابنا جميعا على ما يوافق هذا المعنى مثل ما حمل أهل الإلحاد والزندقة من الباطنية ومن ينتمي إلى الإسلام من الفلاسفة ومن ينصرهم ويروج أصولهم وقواعدهم ويؤيد مقالاتهم وكلماتهم المزخرفة المموهة ما ورد في الكتاب والسنة من الحشر والنشر والسؤال والحساب والجنة ونعيمها والنار وتعذيبها على ما يوافق هو أهم ويناسب أصولهم وقواعدهم فظهر لك أن قوله "فيكون أولا لكل ما سواه بهذا التفسير" فاسد لأنه تفسير قرمطي وبيان باطني لا يوافق إلا أصولهم وقواعدهم لا أصول الإسلام"[٣٤].

---

[٣٢] رسالة في رد قدم العالم(١٧٢-١٧٣)

[٣٣] المطالب العالية(٤/٣١)

[٣٤] رسالة في رد قدم العالم(١٧٣-١٧٥)

ثم نقل قول الرازي:" اللفظ السادس قوله تعالى: سمحإِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُسجى [النحل: ٤٠] والمراد بقوله كن نفاذ القدرة والإرادة فدل أنه تعالى كوّن الأشياء بقدرته، وهذا أيضا لا يدل على هذا المطلوب؛ لأن هذه الآية تدل على أن كل ما أراد الله تعالى تكوينه فإنه يكونه بهذا الطريق وعلى هذا الوجه، فلم قلتم أنه تعالى أراد تكوين الذوات وتكوين الأجسام وهل النزاع إلا فيه، فثبت بهذه البيانات أنه ليس في القرآن ما يدل على حدوث الذوات"[٣٥].

ورده بقوله:" من يقول بقدم العالم وبقدم الذوات والأجزاء التي يتركب أجسام العوالم منها فهو تعالى لا يتصف بصفة القدرة عندهم؛ لأن القادر هو من يصح منه الفعل والترك وليس ما صدر منه تعالى عندهم على هذا الوجه، وكذا نقول أن من قال بقدم العالم لا يقول بأنه سبحانه وتعالى متصف بالإرادة والاختيار، صدر ما صدر منه تعالى على وجه الإيجاب وعلى طريق الضرورة بحيث لا يصح منه عدم فعله مثل الإحراق للنار والإشراق للشمس ... فنفاذ القدرة والإرادة أي نفاذ قدرته تعالى وإرادته في الأشياء لا يستقيم ولا يصح إلا على ما يقوله أهل الإسلام وأهل الشرائع من كونه تعالى متصفا بصفة القدرة وبصفة الإرادة لا على قول أهل الإلحاد الفائلين بقدم العالم .. قوله :"وهذا أيضا لا يدل على هذا المطلوب" قلنا: إن أراد عدم الدلالة على مسلك الفلاسفة الذين لا يراعون في استعمالاتهم وأوضاعهم الشريعة فعدم الدلالة بعد تسليمها لا يضرنا ولا ينفعك أصلا لأن كتبانا عربي مبين أنزله الله تعالى على لسان العرب العاربة وعلى استعمالاتهم وعلى أصول الملليين الذين هم أهل الكتب المنزلة من السماء وعلى استعمالاتهم وأوضاعهم فعلى ذلك تحقق أن الدلالة على المطلوب لا يحوم حولها شائبة الريب والشك والتذبذب كما تحققت مرارا، وإن أراد عدم الدلالة على استعمالات العرب العاربة وعلى أصول الملل السماوية واستعمالاتهم وأوضاعهم فهو باطل قطعا، قوله "فلم قلتم أنه تعالى أراد تكوين الذوات وتكوين الأجسام" قلنا: نقول بذلك لأن كتابنا ليس بقرمطي ولا فلسفي ولا باطني بل كتاب عزيز عربي مبين سماوي أنزله الله تعالى على نبيه الصادق المصدق رحمة لعباده وهداية لهم ومصدقا لما بين يديه من الأنبياء وكتبهم كما أعرفت أنت به فحافظ في جميع معانيه استعمالات العرب العاربة وأصول أهل الكتب السماوية واستعمالاتهم وأوضاعهم فعلى هذين الأمرين لا بد وأن نقول بأنه تعالى كون الذوات والأجسام وأوجدها بعد أن كانت معدومة كما كون الأعراض القائمة بها؛ لأنه لا قديم سواه تعالى عند أهل الملليين قاطبة كما سبق مرارا، قوله: "وهل النزاع إلا فيه" قلنا: إن أراد نزاع القرامطة والفلاسفة والباطنية فنزاعهم عندنا لا شيء لأنهم لا يؤمنون بكتابنا حقيقة .. قوله: "فثبت بهذه البيانات أنه ليس في القرآن ما يدل على حدوث الذوات" قلنا: القرآن مشحون بما يدل على ذلك بحيث يكون إنكاره إنكار الليل والنهار والشمس والقمر والشتاء والصيف لكن الشأن ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور"[٣٦].

المطلب الثاني: دلالة السمع على حدوث العالم وموقف الأشعرية الفلسفية منها

تقدم نقل كلام الرازي في نفي وجود دليل سمعي صريح على حدوث العالم، وقد جرى بعض متفلسفة الأشعرية على مقتضى هذه المقالة فنجد الكاتبي(ت:٦٧٥ه) يورد التشكيكات على دلالة الأدلة

[٣٥] المطالب العالية(٤/٣١-٣٢)

[٣٦] رسالة في رد قدم العالم(١٧٥-١٧٨)

السمعية على حدوث العالم[٣٧]،بل نقل الذهبي(ت:٧٤٨ه) عن تلميذ الكاتبي أنه"مات وهو يقول بقِدَم العالم"[٣٨]، وقوله بهذا إنما تمهد بنفي الدلالة السمعية فصارت المسألة عنده مسألة عقلية محضة يقول فيها بأي نتيجة انتهى إليها نظره العقلي، ولهذا نجده لا يسلِّم أن قدم العالم من اللوازم الباطلة في رده على دلائل المتكلمين على حدوث العالم فيقول: قولهم: "لو الفاعل موجبا لكان العالم أزليا"قلنا: نعم، ولم قلتم بأن اللازم باطل ؟!"[٣٩]. وهو بهذا يتابع شيخه الأثير الأبهري(ت:٦٦٣ه) فإنه قال:"لا نسلم أن القدم منتف .. والذي يدل على القدم أن الواجب لذاته يستلزم جملة ما لا بد منه في تأثيره في وجود العالم، وإلا لكان شيء من صفاته حادثا وهو محال، وإذا كان كذلك لزم أزلية العالم وإلا لكان ترجيحا بلا مرجح وهو محال"[٤٠]. ونجد السراج الأرموي(ت:٦٨٢ه) يجيب بجواب يتضمن القول بقدم عقل أو نفس مع الله سبحانه وتعالى[٤١]، ونجد ابن كمال باشا(ت:٩٤٠ه) يقرر عدم تكفير منكر حدوث العالم تبعا للرازي فيقول" قد شاع بين الناس تكفيرهم في الحكم بقدم العالم إلا أن الظاهر من كلام الإمام الرازي التردد فيه "[٤٢]. ثم نقل كلام الرازي وأتبعه بقوله: "قد ظهر من قوله "ليس في الكتب الإلهية تصريح بأن العالم محدث بمادته وصورته"أن قول صاحب الذخر[٤٣] أن أدلة الشرع في بطلان الحكم بالقدم قطعية محل تأمل"[٤٤].وقد استنكر نوعي زاده(ت:١٠٤٤ه) قوله فقال قبل نقل كلامه السابق: "قلّد الإمام في الرازي في هذا القول المستنكر"[٤٥]. وتعجب مستجي زاده(ت:١١٥٠ه) منه فقال: فإذا كان مثل علامة الروم .. ابن كمال اغتر بهذا الكلام للإمام وظن أنه صالح للاقتداء ونسب إلى الخطأ من خالفه فما ظنك بغيره من العلماء"[٤٦]. وقال الكوثري(ت:١٣٧١ه): "القول بقدم العالم مما تنبذه الأديان السماوية مطلقا سواء اعتبر ذلك القدم ذاتيا أو زمانيا؛ إذ لا تتصور المعية في الوجود بين العلة والمعلول إلا فيما لوجوده مبدأ كالشمس وضوئها وحركة اليد وحركة المفتاح، فقول الفخر الرازي في المطالب العالية ليس في الكتب السماوية ما ينافي قدم العالم بالمعنى الذي أراده الفلاسفة هفوة باردة مبنية على استساغه القدم الزماني في العالم .. ونبذ الأديان لهذا الرأي أظهر من الشمس"[٤٧].

ومع وجود هذه التأثر إلا بقي أن الأصل في الاتجاه الفلسفي الأشعري مضادة مقالة الرازي في مطالبه، والحكم بكون حدوث العالم من المعلوم من الدين بالضرورة، والحكم بكفر القائل بقدم العالم، قال ابن عرفة(ت:٨٠٣):"تكفير الغزالي الفلاسفة بإنكارهم .. حدوث العالم صواب"[٤٨]، وقال التفتازاني(ت:٧٩٢ه): "مخالف الحق من أهل القبلة ليس بكافر مالم يخالف ما هو من ضروريات

---

(٣٧) انظر:المفصل في شرح المفصل(١/٣٦٩-٣٧٠).

(٣٨) تاريخ الإسلام – ت بشار (١٥/ ٣٠٢).

(٣٩) حكمة العين(٥٣)

(٤٠) منتهى الأفكار(٢٦٣) وبالموازنة بين الكتابين يظهر أن الكاتبي في حكمة العين كالملخص لكلام الأبهري.

(٤١) لباب الأربعين(٧٤) وذكر ابن تيمية أنه استمد هذا الجواب من الرازي انظر: درء تعارض العقل والنقل(١/٣٧٩) ويأتي مزيد تفصيل في الفصل الرابع.

(٤٢) حاشية ابن كمال باشا على تهافت الفلاسفة لخواجه زاده(٢)

(٤٣) هو العلاء الطوسي، قال في تهافت الفلاسفة المسمى بالذخر:" ومنها ما خالف حكمهم فيه الشريعة .. وهو على وجهين: الوجه الأول: أن يؤدي حكمهم إلى كفرهم لمصادمته مع ما ثبت بالقطع من الشارع كالحكم بقدم العالم".(٢٢)

(٤٤) حاشية ابن كمال باشا على تهافت الفلاسفة لخواجه زاده(٣)

(٤٥) محصل الكلام(٣٢)

(٤٦) رسالة في رد قدم العالم(١٦٢)

٤٧ تعليقه على شرح المقدمات الخمس والعشرون للتبريزي(٢٧) وانظر نحو هذا الكلام في مقدمته للغرة المنيفة للغزنوي(٧).

(٤٨) المختصر الكلامي(١٠٢٦)

الدين كحدوث العالم"[٤٩]. وقال البالكي(ت:١٣٩١ه):"الأجسام محدثة بذواتها وصفاتها بإجماع الأنبياء عليهم السلام وأهل الملل والأديان إجماعا ضروريا من الدين .. فإنكار ذلك كفر"[٥٠].

المبحث الثاني: دلالة العقل على حدوث العالم عند الرازي وموقف الأشعرية التقليدية وموقف الأشعرية الفلسفية منها

المطلب الأول: دلالة العقل على حدوث العالم عند الرازي وموقف الأشعرية التقليدية منها

المتقرر في أكثر مؤلفات الرازي القول بدلالة العقل على حدوث العالم[٥١]،إلا أنه يُفهم من بعض كلامه في بعض مصنفاته مخالفة هذا المتقرر، ويمكن تقسيم نصوصه في ذلك إلى:

١- ما يفهم منه الشك والقول بالتوقف.
٢- ما يفهم منه القول بوجود قديم مع الله عز وجل.

أما القسم الأول فيمثله ما ختم به بحثه المطوّل لمسألة القدم والحدوث في المطالب العالية فقد قال في خاتمة بحثه:"اعلم: أن هذه المذاهب لما تلخصت على هذا الوجه، وظهر ما في كل واحد منها من المدائح والقبائح فعند هذا قال أصحاب الحيرة والدهشة: إن هذه الدلائل ما بلغت في الوضوح والقوة، إلى حيث تزيل الشك وتقطع العذر وتملأ بقوتها ونورها العقل، بل كل واحد منها يتوجه فيه نوع غموض، واللائق بالرحيم أن يعفو عن المخطئ في أمثال هذه المضائق"[٥٢]. وقوله بعدما حكى عن جالينوس التوقف وعدم القطع في مسألة حدوث العالم:"هذا من أدل الدلائل على أن الرجل كان منصفا طالبا للحق؛ فإن الكلام في هذه المسألة قد بلغ في العسر والصعوبة إلى حيث تضمحل أكثر العقول فيه"[٥٣]. ومن ذلك قوله في ذم لذات الدنيا في بيان منزلة العقل في معرفة الإلهيات: "حاصل العقول ظنون وحسبانات، ومنتهى الأمر أوهام وخيالات"[٥٤]. ثم قرر ذلك بوجوه إجمالية وتفصيلية وذكر في الوجوه التفصيلية مسألة القدم والحدوث[٥٥].

أما القسم الثاني فيمثله قوله في المباحث المشرقية:"الحق عندي أنه لا مانع من استناد كل الممكنات الى الله تعالى لكنها على قسمين منها: ما إمكانه اللازم لماهيته كاف في صدوره عن الباري تعالى فلا جرم يكون وجوده فائضا عن الباري تعالى من غير شرط، ومنها ما لا يكفي في فيضانها عن الباري تعالى إمكانها بل لا بد من حدوث أمور قبل حدوثها لتكون الأمور السالفة مقدمة للعلل الفياضة الى الأمور اللاحقة، وذلك إنما ينتظم بحركة سرمدية دورية ثم إن تلك الممكنات متى استعدت للوجود استعدادا تاما صدرت عن الباري تعالى ووجدت عنه ولا تأثير للوسائط أصلا في

---

[٤٩] شرح المقاصد(٥/٢٢٧).

[٥٠] الألطاف الإلهية شرح الدرر الجلالية(٢/٦٣) وانظر: هدى الناظرين(٢/٦٧٣) لطه السنندجي(ت:١٣٠٠هـ)

[٥١] انظر: نهاية العقول(١/٢٢١-٣٩٦)المخلص(٢/١٠٨٧-١٠٨٩) المحصل(٢٧٦-٣٠٣) الأربعين(١٦-٧٨)

[٥٢] المطالب العالية(٤/٤٢٦).

[٥٣] المطالب العالية(٤/٢٧)وانظر ما يفيد تحيره في مسألة أزلية الإمكان وإمكان الأزلية: المطالب العالية(٤/٣٩-٤٠)

[٥٤] ذم لذات الدنيا(٣٠١)ضمن كتاب الأخلاقيات الغائية عند فخر الدين الرازي

[٥٥] انظر: ذم لذات الدنيا(٣٠٥-٣١١)ضمن كتاب الأخلاقيات الغائية عند فخر الدين الرازي

الإيجاد بل في الإعداد"[٥٦]. ويدل عليه إثباته دوام الفاعلية على طريقة الفلاسفة المتضمن للقول بقدم العالم[٥٧].

ويدل عليه موقفه المتأخر من حقيقة الزمان فإنه حكى عن أفلاطون وقدماء الفلاسفة أن الزمان"جوهر باقي أزلي أبدي"[٥٨]. ثم قال:"هذا القول أقرب الأقوال المذكورة في ماهية الزمان وفي حقيقته وهو مذهب الإمام أفلاطون، وظهر بهذه المباحث الغامضة التي أوردناها والبينات الكاملة التي قررناها أن الحق في حقيقة المكان والزمان ما قاله أفلاطون الإلهي لا ما اختاره أرسطاطاليس المنطقي"[٥٩]. ثم حكى الخلاف بين أصحاب هذا القول في كون الزمان هل هو واجب أم ممكن الوجود ورجح إمكانه[٦٠]

وقرر هذا القول في شرح عيون الحكمة فقال:" الأقرب عندي: أن الحق فى الزمان وفى المبدأ هو مذهب الإمام أفلاطون وهو أنه موجود قائم بنفسه مستقل بذاته، فإن اعتبرنا نسبة ذاته إلى ذوات الموجودات الدائمة المبرأة عن التغير سُمي بالسرمد من هذا الاعتبار، وإن اعتبرنا نسبة ذاته إلى ما قبل حصول الحركات و التغيرات، فذاك هو الدهر الداهر، وإن اعتبرنا نسبة ذاته إلى كون التغيرات متقارنة معه، فذاك هو المسمى بالزمان"[٦١].

وقوله بقدم الزمان على أنه جوهر مجرد يتصل بموقفه من إثبات المجردات وكون دلائل المتكلمين العقلية على حدوث العالم لا تفيد حدوثها، فقد قال:" وأما القسم الثالث من أقسام الموجودات وهو الموجود الذي لا يكون متحيزا ولا حالا في المتحيز فقد ثبت بالدلائل اليقينية أن الله سبحانه كذلك، وهل حصل في الممكنات موجود هذا شأنه أم لا فالحكماء أثبتوه والمتكلمون أنكروه، وليس مع المتكلمين دليل يدل على فساد هذا القسم ، ودليلهم على حدوث العالم إنما يتناول المتحيزات والأعراض القائمة بها، ولا يتناول هذا القسم الثالث ، فعلى هذا دعواهم أن كل ما سوى الله محدث إنما يتم إما بإبطال هذا القسم الثالث أو بذكر دليل يدل على حدوث هذا القسم بتقدير ثبوته، ولما لم يذكروا شيئا في هذين المقامين بقي كلامهم غير تام في المقصود"[٦٢].

وقد لخّص شيخ الإسلام ابن تيمية أكثر ما سبق من مواقف الرازي في مسألة حدوث العالم فقال: "الرازي يظهر منه التوقف في هذه المسألة في منتهى بحثه ونظره كما يظهر في المطالب العالية، أو يرجح هذا القول تارة كما رجح القدم في المباحث المشرقية، وهذا تارة كما يرجح الحدوث في الكتب الكلامية"[٦٣].

---

[٥٦] المباحث المشرقية(٢/٥٣٥)

[٥٧] انظر المباحث المشرقية(٢/٥٤٢) و(١/٧٧٢-٧٨٢)

[٥٨] المطالب العالية(٥/٧٦)

[٥٩] المصدر السابق(٥/٧٦-٧٧)

[٦٠] المصدر السابق(٥/٨١)

[٦١] شرح عيون الحكمة(٢/١٤٨) وانظر نفس المصدر(٢/١٤٩)

[٦٢] المطالب العالية(٤/١٢)وقد أورد عين هذا الإيراد في الأربعين وأجاب عليه بجواب ذكر أنه اختص به دون المتكلمين انظر: الأربعين(٢٠) (٥٠).

[٦٣] درء تعارض العقل والنقل(٩/٢٦٨)

وبعد هذه المواقف المتباينة فإنه قرر تفرد الله عز وجل بالقدم والأزلية في وصية موته فقال:" أقول: كل ما ثبت بالدلائل الظاهرة من وجوب وجوده ووحدته وبراءته عن الشركاء في القدم والأزلية والتدبير والفعالية فذاك هو الذي أقول به وألقى الله تعالى به"[٦٤].

أما موقف النقاد من الأشعريين التقليديين فما تقدم من تقريرهم كون حدوث العالم من المعلوم من الدين بالضرورة وتقريرهم كفرية جحد حدوثه يتضمن إنكار التوقف فيه فضلا عن القول بقدم شيء كالزمان أو غيره مع الله عز وجل ، وقد تتابع غير واحد منهم على إيراد قول القاضي عياض(ت:٥٤٤): "نقطع على كفر من قال بقدم العالم أو بقائه أو شك في ذلك"[٦٥]. على سبيل الإقرار، ويضاد موقف الرازي ما تتابعوا عليه من تصحيح أصل الدلالة العقلية على حدوث العالم وإن اختلفوا في آحاد الأدلة[٦٦].

وقد نقل مستجي زاده(ت:١١٥٠ه) كلام الرازي في استحسان موقف جالينوس في التوقف وتعقبه بقوله:" قلنا ما مرادك بأكثر العقول ؟ فإن أردت به عقول أتباع الأنبياء المؤمنين بما جاؤوا به من الله تعالى وأذعنوا سلموا بجميع ما أخبروا به من الله تعالى فهو باطل؛ لأنهم يقولون في حقه عز شأنه أنه على كل شيء قدير وأنه لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض وأنه تعالى خالق كل شيء وأنه تعالى على شيء وكيل وأنه لا خالق سواه ولا قديم سواه، فهو أزلي أبدي ولا موجود متصف بذلك لأنه تعالى كثير بأسمائه وصفاته واحد فرد بذاته إلى غير ذلك من الأصول والمعتقدات التي تلقوها من أنبيائهم، فبعد إيمانهم وتصديقهم بما جاء به نبيهم وإذعانهم وتسليمهم وقبولهم بما أخبرهم لا يضمحل عقولهم ولا يتذبذبون ولا يترددون ولا يتحيرون ببركة إذعانهم وقبولهم أخبار أنبيائهم، وإن أردت عقول الفلاسفة وعقول من يقول بقدم العالم وبأصول الفلاسفة وقواعدهم التي اخترعوها من عند أنفسهم ما أنزل الله تعالى بها من سلطان فنعم إن عقولهم تضمحل في ذلك .. فتحير عقول هؤلاء أعني الفلاسفة إنما نشأ من تلك الأصول والقواعد الباطلة المرتكزة المستقرة في قلوبهم فلم يفهموا بعد ذلك بل ولم يقبلوا معاني الكتب المنزلة من عند الله تعالى، فلا يعبأ بمقالات هؤلاء ولا تحيرهم فهم أبدا حيارى سكارى مالم يتشبثوا بأذيال الأنبياء عليهم صلوات الله تعالى وتسليماته وما لم يؤمنوا بهم حق الإيمان، والعجب كل العجب أن الإمام كان يلتزم بما اعترف به أهل القبلة من الأصول الدينية التي تلقوها من نبيهم قرنا بعد قرن وجيلا بعد جيل مثل حدوث العالم وحشر الأجساد والتنعيم والتعذيب الأخروي، وأن الفلاسفة لا يلتزمون ملة من الملل ولا دينا من الأديان وأن مقالاتهم ومعتقداتهم التي وقعت في شأن الواجب والممكن ليست إلا من مخترعات عقولهم ومنتزعات نفوسهم ومبتدعات أهوائهم ومستحدثات قياساتهم .. فاعتبار مقالات أمثال هؤلاء مثل جالينوس وأضرابه في الأصول الدينية والمعتقدات الإسلامية واعتدادها وترويجها وتحسينها سيما وتلك المقالات مصادمة للضروريات الدينية ومنافية ومصادمة لها في غاية الفساد ونهاية الشناعة والبطلان ... فاستحسان الإمام التوقف في مسألة حدوث العالم من جالينوس الذي لم يلتزم ملة من الملل مع أن هذا التوقف والتردد كفر

---

[٦٤] عيون الأنباء في طبقات الأطباء (٤٦٧)

[٦٥] الشفا (٢/ ٢٨٣)، وانظر ذكر قوله وإقراره في: الذخيرة للقرافي(٢٧/١٢)، التاج والإكليل لمختصر خليل للمواق (٨/ ٣٧١)، الإعلام بقواطع الإسلام لابن حجر الهيتمي (ص٨٤)، الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي(٣٠٢/٤).

[٦٦] انظر: الرسالة التسعينية(٣٣٩-٣٥٣)، حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين(١٩٤-٢٠٢)، حاشية الباجوري على أم البراهين مع تقريرات الأنبابي والأجهوري(١٤٨-١٥٣).

صراح في شرعنا بإجماع المسلمين، قول في دين الله تعالى بما تهوى به النفوس والهوى نسأل الله تعالى العفو والعافية "[٦٧].

أما موقفهم من إيراد الرازي أن المجردات لا تتناولها دلائل المتكلمين العقلية على حدوث العالم مع دعواهم إفادتها حدوث كل ما سوى الله فقد اختلفت أجوبتهم عنه، فطائفة قررت أن حدوث المجردات لا سبيل للعقل للعلم به وأن مدرك العلم بحدوثها على تقدير وجودها إنما هو السمع، وإلى هذا ذهب الشريف الإدريسي(كان حيا ٦٢٩ه) وابن التلمساني(ت:٦٥٨) والسنوسي (ت:٨٩٨ه) واللقاني (ت:١٠٤١) واليوسي (ت:١١٠٢ه) والجناجي(ت:١٢٠٠ه) والدسوقي(ت:١٢٣٠ه) والديماني(ت:١٢٤٤ه) والباجوري(ت:١٢٧٦ه)[٦٨]، قال السنوسي:"فإن قلت: فبم تنفون على هذا الرأي قدم الزائد إذا قُدّر وجوده ؟ قلت: مختارنا فيه: اللّجَأُ إلى السمع (كان الله ولا شيء غيره) وأجمع المسلمون على حدوث ما سوى الله تعالى، وحدوث هذا الزائد لا يتوقف عليه السمع حتى يمتنع الاستدلال به عليه، ومن المتكلمين من أثبت حدوثه بالعقل"[٦٩]. ثم أورد دليل من أثبت حدوثه بالعقل وقال:"هو ضعيف"[٧٠].

وهذا الكلام من السنوسي يتضمن التسليم بالإيراد فإنه أُورد على الدلائل العقلية عند المتكلمين وقد سلم السنوسي أن العقل لا يدرك حدوثها.

وطائفة أجابت"بأن القصد إثبات حدوث العالم بجميع أجزاءه المعلومة وعدم بيان حدوث المحتمل لا ينافيه"[٧١].

وطائفة أقامت الدليل العقلي على حدوث المجردات على تقدير ثبوتها كالصفي الهندي(ت:٧١٥ه) فإنه قال بعد تقريره دليل حدوث الأجسام: "فثبت بهذا البرهان حدوث الأجسام، ويلزم من حدوثها حدوث العقول والنفوس التي ليست متحيزة ولا حالة في المتحيز إن قيل به؛ لأن الأجسام الفلكية والعنصرية معلولاتها، فالمعلول إذا لم ينفك عن علته وثبت أن المعلول حادث لزم أن تكون علته حادثة؛ لأن ما لا ينفك عن الحادث حادث، أما حدوث الأعراض فهو ظاهر بهذا الطريق، فثبت أن هذا البرهان يدل على حدوث كل ما سوى الله تعالى لا كما زعمه الإمام أنه لا يدل على حدوث كل ما سوى الله تعالى، بل يدل على حدوث الجواهر والأجسام والأعراض"[٧٢].

وإبراهيم بصيلة(ت:١٣٥٢) فإنه قال:"أما ما لم يشاهد كالأرواح والعقول والمجردات على القول بها فقال العلماء: إنه يكفي في حدوثها السمع .. ونحن نقول: إن العقل يحكم بحدوثها أيضا؛ وذلك لأنا نقول: إن كان الثبوت بمجرد الدعوى وأنها فعالة بنفسها فهي باطلة مع لزوم الشريك، وهو

---

[٦٧] رسالة في رد قدم العالم(١٧٨-١٨٠)

[٦٨] أبكار الأفكار العلوية(٨٨)، شرح لمع الأدلة(٦١)، عمدة المريد(١/٢٤٦-٢٤٧)، مشرب العام والخاص(١/٥٤٠-٥٤١)، حاشية على شرح العقائد النسفية(٢/٧٨-٧٩)،حاشية الدسوقي على شرح الكبرى(١٢٦)، حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين (١٧٣-١٧٤)،شرح العقيدة الكبرى(٦٢-٦٣)، حاشية الباجوري على شرح العقائد النسفية(٤٤٧).

[٦٩] شرح الكبرى(٢١٦)

[٧٠] المصدر السابق

[٧١] حاشية الغنيمي على شرح العقائد النسفية(٦٦) وأصل الجواب للتفتازاني انظر: شرح العقائد النسفية(١٤٠-١٤٢).

[٧٢] الرسالة التسعينية(٣٤٢-٣٤٣).

باطل قطعا، وهذا ظاهر لأن العقل يحكم ببطلان الشريك، وإذا كان كذلك فالعالم بجميع أنواعه من أعراضه وأجرامه وعقوله ومجرداته على القول بها حادثة"[٧٣].

والجزيري(ت:١٣٦٠ه) فإنه تعقب جواب الطائفة الثانية فقال:"وهذا الجواب ليس بشيء لأنه إنما ينفع إذا ثبت عدم المجردات بالبرهان أما كونها لم تثبت فمعناه أنه يجوز وجودها وعدمها وجواز وجودها كاف في نقض الدليل"[٧٤]. ثم قرر ما يراه الجواب الصحيح فقال: "فالجواب الصحيح بأن يقال إذا ثبت وجود المجردات فلابد أن تكون حادثة مسبوقة بالعدم لأن الدليل العقلي قام على أنه لا يصح أن يكون شيء من الممكنات قديما صادرا عن الإله بطريق القهر والكره لأن ذلك ينافي مقام الألوهية بالبداهة ومتى ثبت ذلك فلا يضرنا وجودها لأنها تكون من جملة الحوادث التي لا تصلح مبدأ للموجودات، وإنما حصرنا العالم في الجواهر المتحيزة والأعراض لأنها هي التي ثبت وجودها، وكل ما يحتمل وجوده من الحوادث سواء كان ماديا أو غيره متى وجد بعد العدم لا يضرنا في شيء"[٧٥].

المطلب الثاني: دلالة العقل على حدوث العالم عند الرازي وموقف الأشعرية الفلسفية منها

تقدم بيان موقف الرازي(ت:٦٠٦ه) من دلالة العقل على حدوث العالم وأنه تارة قال بإدراكه الحدوث، وتارة شك وتوقف، وتارة قرر القدم -قدم الزمان على وجه الخصوص-، أما القول بالتوقف فقد تتابع غير واحد من متفلسفة الأشعرية على حكايته عن جالينوس مع مخالفته وإقامة الدليل العقلي على حدوث العالم[٧٦]، ونقل عن أحدهم ما يحتمل تبنيه موقف الشك فقد ذكر عن التاج الأرموي(ت:٦٥٣ه) تلميذ الرازي أنه "كان خائفا مترقبا من قيام الناس عليه .. لمسألة .. سمعت عنه وهو أنه قال: عندي نحو كذا مائة شبهة على القول بحدوث العالم"[٧٧]. أما القول بقدم الزمان على أنه جوهر مجرد فقد أورد الرازي حجة أصحاب أفلاطون الذي قرر موافقته لهم في قولهم، فقال:" قال أصحاب أفلاطون: دل البرهان على أن الزمان قديم .. أما بيان أن الزمان قديم: فلأنه لو كان مسبوقا بالعدم ، لكان عدمه سابقا على وجوده سبقا بالزمان ، وذلك يوجب أن يكون موجودا حال كونه معدوما وهو محال"[٧٨].

وأجاب الشمس الأصفهاني(ت:٧٤٩ه) بأن قال: "إن أردتم بكون عدم الحادث قبل وجوده بالزمان كونه قبله بزمان موهوم مفروض فمسلم، وإن أردتم به كونه قبله بزمان محقق موجود فممنوع، وما ذكرتم لا يفيد ذلك"[٧٩]. وقال:"هذا المحال إنما يلزم من فرض عدمه بعد وجوده، لا من حيث فرض عدمه مطلقا، وعدمه بعد وجوده أخص من عدمه مطلقا، وإذا كان المحال لازما للأخص لا يلزم أن يكون لازما للأعم، فلم يلزم المحال من عدمه مطلقا"[٨٠].

---

[٧٣] تقريرات إبراهيم بصيلة على حاشية الصاوي على شرح الخريدة البهية(١/٢٩٨-٢٩٩) ضمن مجموع الحواشي السنية.

[٧٤] توضيح العقائد(٧٠)

[٧٥] المصدر السابق(٧٠-٧١)

[٧٦] انظر: طوالع الأنوار(١٠٠-١٠٣) المواقف(٢٤٤-٢٥٠) سلك النظام شرح جواهر الكلام(٤٩٠-٤٩٦)

[٧٧] التمييز(١٩١)

[٧٨] المطالب العالية(٥/٦٤)

[٧٩] مطالع الأنظار(١/٤٥٦)

[٨٠] مطالع الأنظارَ(١/٥٦٣-٥٦٤)

وأبطل هذه الحجة العضد الإيجي(ت:٧٥٦ه) بوجوه:

"الأول: أن هذا ينفي انتفاء الزمان ولا ينفي عدمه ابتداء ...

الثاني: النقض بتقدم أجزاء الزمان بعضها على بعض فإنه ليس بالزمان .. فجاز أن يكون تقدم وجوده على عدمه كذلك.

الثالث: أن حكمكم بأن عدمه بعد وجوده بالزمان إنما يصح أن لو كان العدم معروضا للتأخر وأنه محال فإنه أمر موجود؛ إذ لولاه لم يمكن إثبات الزمان، وما لا ثبوت له بوجه ما فإنه نفي محض وعدم صرف، كيف يعرض له التقدم والتأخر اللهم إلا بحسب الفرض الذهني"[٨١]. وأبطل التفتازاني القول وحججه[٨٢]

أما إيراد الرازي بأن دليل المتكلمين على الحدوث لا ينتج حدوث كل ما سوى الله فوافقه النجم الخونجي(ت:٦٦٣ه) فقال معللا ترجمة الرازي في كتابه المعالم للمسألة بحدوث الأجسام دون حدوث العالم:"إنما عدل المصنف عن إثبات حدوث العالم إلى إثبات حدوث الأجسام في الكتاب؛ لأن الذي أراد ذكره في الدلالة على الحدوث هو الطريقة المعروفة القائلة بأن الجسم لو كان أزليا لكان إما متحركا أو ساكنا إلى آخره، وهذه الطريقة ما دلّت إلا على حدوث الأجسام، فأراد أن تكون الدعوى مطابقة لما تنتجه هذه الطريقة، فلا جرم اقتصر على دعوى حدوث الأجسام، بخلاف المتكلمين فإنهم كانوا يدعون حدوث الأجسام ثم يذكرون على صحة الدعوى تلك الطريقة لاعتقادهم أن العالم منحصر في الأجسام وفي الأعراض القائمة بها، وأن الدليل إذا دل على حدوث الأجسام فقد دل على حدوث ما يقوم بها، والخصم كيف يسلّم لهم انحصار العالم في الأجسام والأعراض؛ فإنه يثبت الجواهر العقلية"[٨٣].

ووافقه السراج الأرموي(ت:٦٨٢ه) فإنه لخص كلامه ولم يعترض على عادته فيما لا يصححه[٨٤].

ووافقه التفتازاني(ت:٧٩٣ه) في المقاصد فقال بعد تقريره أدلة حدوث الأجسام:" والمعول عليه الأول إلا أنه لا يفيد سوى حدوث الأجسام وما يقوم بها من الأعراض فلابد في إثبات حدوث العالم من نفي المجردات أو إثبات حدوثها"[٨٥].

إلا أنه أجاب في شرح العقائد النسفية بأن قال:" "الجواب أن المدعى حدوث ما ثبت وجوده من الممكنات وهو الأعيان المتحيزة والأعراض لأن أدلة وجود المجردات غير تامة"[٨٦].

وعلل رمضان أفندي(كان حيا سنة ١٠١٧) جوابه فقال: "لأن المقصود إثبات الواجب تعالى وتوحيده وصفاته .. وحدوث ما ثبت وجوده كاف فيه"[٨٧].

ثم أورد عليه فقال: "الكفاية إنما تتم إذا ثبت أن كل حادث مستند إليه بلا واسطة وإلا فيمكن أن يوجد الله تعالى قديما كالعقل الأول فيستند إليه ما ثبت حدوثه من الأعيان والأعراض"[٨٨].

ووافقه الشريف الجرجاني(ت:٨١٦ه) فإنه أورد على الاستدلال على حدوث النفس بدليل حدوث الأجسام بأن قال: "الدليل المذكور .. إنما يدل على حدوث الأجسام والأعراض الحالة فيها، ولا يتناول

---

[٨١] المواقف(١١)

[٨٢] شرح المقاصد(١٨٣/٢) (١٩٧/٢)

[٨٣] شرح معالم أصول الدين(١٨٦)

[٨٤] لباب الأربعين(٣٩) ويؤكد الإقرار أنه بجواب يتضمن القول بقدم مجرد مع الله سبحانه وتعالى انظر: لباب الأربعين(٧٤)

[٨٥] المقاصد(٤٠٩)

[٨٦] شرح العقائد النسفية(١٤٢).

[٨٧] حاشية رمضان أفندي على شرح العقائد النسفية(٢٠٤)

[٨٨] المصدر السابق

النفوس على تقدير كونها مجردة .. فلا يظهر بما ذكر في حدوث العالم حدوثها، بل لابد من الاستعانة بدلالة أخرى"[٨٩]. ووافقه القوشجي(ت:٨٧٩ه)[٩٠]

وأقام الشمس الأصفهاني العجلي(ت:٦٨٨ه) الدليل على حدوث العالم بما في ذلك المجردات على تقدير وجودها فقال:"لازم أزلية العالم منتفية فتنتفي أزليته؛ وذلك لأن من لوازم أزليته إما أزليته بكل أجزائه أو ببعضها بالضرورة وكل واحد منهما منتف، أما بجميع أجزائه فبالضرورة، وأما ببعض أجزائه وذلك لأنه ممكن فله مرجح واجب لذاته به يجب، وذلك المرجح إما أن يكون فاعلا بالاختيار وهو محال لكونه قاصدا لإيجاد الموجود وهو محال، أو موجبا بالذات وهو محال وإلا لزم من دوامه دوام جميع آثاره فلا يحدث في العالم تغير أصلا وذلك باطل"[٩١].

وقال:"ما سوى الله تعالى ممكن للبرهان الدال على الوحدة .. وكل ممكن مفتقر إلى موجد يوجده فإيجاده إما حالة الوجود أو حالة العدم، وحال الوجود إما في الدوام وإما في الابتداء، أما في الدوام فمحال لكونه إيجاد الموجود فتعين أن يكون حال العدم أو حال الحدوث وذلك هو المطلوب"[٩٢].

وأقام العضد الإيجي(ت:٧٥٦ه) دليلين على حدوث كل ما سوى الله فقال في تقرير الأول:"كل جسم ممكن لأنه مركب وكثير .. وكل ممكن هو موجَد فله موجِد ولا يتصور إلا عن عدم"[٩٣].

وقال في تقرير الثاني: "الأجسام فعل الفاعل المختار .. فتكون حادثة لما بينا أن القديم لا يستند إلى المختار، وهذان الوجهان يثبتان حدوث العالم من الأجسام والمجردات وصفاتهما"[٩٤]. وقرر عبد الكريم المدرس(ت: ١٤٢٦ ه) نحو تقرير العضد فقال: "كل موجود فوجوده أثر تأثير الفاعل وإرادته وكون الشيء أثرا تابعا للإرادة يستلزم الحدوث له، فاجتماع الإمكان والقدم اجتماع للحاجة واللا حاجة وهما متناقضان لا يجتمعان"[٩٥].

---

[٨٩] حاشية التجريد(١٩٧)

[٩٠] انظر شرح التجريد(٣/٢٦٦-٢٦٧)

[٩١] القواعد الكلية(٣١٥)

[٩٢] المصدر السابق

[٩٣] المواقف(٢٤٨)

[٩٤] المصدر السابق

[٩٥] الفوائد التوحيدية(٧٤)

الخاتمة

وفيها أبرز النتائج:

خرج الباحث بالنتائج التالية:

أولا: كان قول الرازي مستقرا على القول بدلالة السمع والعقل على حدوث العالم في أكثر كتبه ثم خالف في بعض كتبه كالمباحث المشرقية والمطالب العالية

ثانيا: اعتنى الاتجاه الأشعري التقليدي بنقد قول الرازي المتأخر وتعقب قوله.

ثالثا: تباين موقف الاتجاه الأشعري الفلسفي فوافق بعضهم الرازي أو قارب موقفه المتأخر ونقده موقفهم بعضهم.

هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.